التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري

Electronic litigation and its effectiveness in the Algerian judicial system

د.سمية بوكايس(*)
جامعة عين تموشنت، الجزائر
boukais_soumia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/01 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/24

****

ملخص:

إن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم أدت الى وجود طرق جديدة للتعامل والإتصال، وكان لها أثر كبير على مختلف المجالات في الجزائر، من بينها مجال القضاء والذي عرف تغييرا من خلال عصرنة النظام القضائي الجزائري وتبني ما يسمى التقاضي الالكتروني.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم التقاضي الالكتروني وكذا إيجابياته وسلبياته، بالإضافة الى الصعوبات التي تعترض تطبيقه. أين تم التوصل إلى أن للتقاضي الالكتروني ايجابيات كثيرة أبرزها اختصار الوقت والجهد، إلا أنه يصطدم بعدة عوائق تحد من فعاليته ونجاحه في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الالكتروني- عصرنة-عدالة-فعالية.

Abstract:

The revolution of communications and information technologies that the world is experiencing has led to theexistence of new modes of processing and communication, and it has had a great impact on various fields in Algeria, including the field of justice, which has undergone a change

*المؤلف المرسل.

through the modernization of the Algerian judicial system and the adoption of so-called electronic litigation.

Thus, this article aims to clarify the concept of electronic litigation as well as its advantages and disadvantages, in addition to the difficulties encountered in its application. Where was it concluded that electronic litigation has many advantages, including shortening of time and effort, but it faces several obstacles that limit its effectiveness and success in Algeria.

***key words**: electronic litigation-modernization- justice-effectiveness-difficulties.*

مقدّمة:

إن ثوره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم انعكست على كل المرافق والمجالات في الجزائر منها مرفق القضاء، والذي حاولت فيه الجزائر مواكبة هذه الثورة عن طريق عصرنة العدالة وإقرار ما يسمى بالتقاضي الالكتروني. وذلك لما له من دور كبير في تطوير هذا المجال وتسريع اجراءات التقاضي وتسهيلها.

وفضلا عما سبق، فإن لدراسة التقاضي الالكتروني أهمية تتمثل في حداثته واختلافه وتميزه عن التقاضي العادي، حيث أنهكان الوسيلة التي تم اللجوء إليها في أغلب الدول مؤخرا بسبب انتشار وباء كورونا، وذلك تجنبا للتجمع وانتشار العدوى حفاظا على صحة الأفراد.

وعليه،ما مدى فعالية التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري؟وللإجابة على هذه الاشكالية فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي،وذلك وفق خطة مقسمة إلى ثلاثة مطالب، الأول تناولنا فيه مفهوم التقاضي الالكتروني أما الثاني فتم التعرض فيه لإيجابيات وسلبيات التقاضي الإلكتروني،وبالنسبة للثالث خصصناه للصعوبات التي تواجه تطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

يعتبر التقاضي الالكتروني نقلة نوعية في مجال القضاء لارتباطه بالمستجدات التكنولوجية ونظم المعلوماتية، هذا ويعتبر مصطلح التقاضي الالكترونيحديث النشأة نسبيا مما يستدعي تبيان تعريفه وكذا خصائصه،وأساسه القانوني.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني:

من أجل تحديد تعريف دقيق لمصطلح التقاضي الالكتروني لابد من التعرض لمختلف التعريفات التي قدمها الفقهاء، فهو سلطة المحكمةالقضائيةالمتخصصة للفصل إلكترونيا من خلال شبكة للربط الدولية"الأنترنت" وبالإعتماد على أنظمةإلكترونية وآليات تقنيةفائقةالحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتقاضين[1].

وهناك من عرفه كذلك أنه:"سلطة مجموعةمتخصصة من القضاة النظاميين ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمةقضائيةمعلوماتيةمتكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهجية تقنية شبكة الربط الدولية وبرامج الملفات الحاسوبيةالالكترونية وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعوى والتسهيل على المتقاضين"[2].

وهناك من جمع بين هذه التعريفات وأعطى تعريفا مختصرا واضحا وهو أنه: "نظام قضائي معلوماتي جديد، يتم بموجبه تطبيق كافةإجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونيةبواسطةأجهزه الحاسوب المرتبطة بشبكة الأنترنت عبر البريد الالكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعوى وتسهيل الاجراءات على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا"[3].

ومن الفقه الجزائري من عرفه على أنه استخدام وسائل تقنيةللاتصالالمرئيةوالسمعيةالإلكترونية في مباشره الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا اقتراح تعريف له وهو أن التقاضي الالكتروني نظام قضائي حكمي مقابل للنظام القضائي التقليدي يعمل إلكترونيا ويطبق فيهإجراءات التقاضي والمحاكمة باستعمال وسائل ومعدات الكترونية وبشرية بغرض تسهيل وتسريع التقاضي.

الفرع الثاني: خصائص التقاضى الالكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص والميزات تجعله مختلفا عن التقاضي التقليدي نوجزها فيما يلي:

1/الانتقال من النظام الورقي الى النظام الالكتروني

فإن جوهر الاختلاف ما بين التقاضي الالكتروني والتقليدي هو عدم استعمال الوثائق حيث أن المراسلات تتم الكترونيا[5]،وهو ما يؤدي الى التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم مما يترتب عليه كذلك رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف[6].

كذلك قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة، ذلك أن الوثائق الالكترونيةأسهل في اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها الى جانب سهولة الاطلاع عليها[7].

2/ إرسال المستندات والوثائق الالكترونيةعبر الانترنت

وهو ما يصطلح عليه باسم التسليم المعنوي أو التنزيل عن بعد، وهو يعني نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعميل بحيث يمكن نقل الوثائق على الخط من غير اللجوء الى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد والذي يشكل عمليةإرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر[8].

لهذا فإن الأجهزة الالكترونية كالفاكس أو التيلكس لها دورا قانونيا في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والإخطاراتأو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم[9].

3/ استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ اجراءات التقاضي:

من أهم مميزات التقادم الإكتروني هو استعمال الوسائط الالكترونيةوالمتمثلة في جهاز كمبيوتر متصل بشبكةالاتصال الدولية"الأنترنت"أو شبكةإتصال خارجي خاصة"الإكسترانت"، والتي تقوم بنقل التعبير عن الارادةالالكترونية في نفس اللحظه[10]رغم البعد المكاني للأطراف، وكذلك لسماع أقوالهم وتبادل المذكرات بينهم وبين ممثليهم والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم[11].

4/ سرعة البث في القضايا وانجاز اجراءات التقاضي[12]:

يحل الوسيط الالكتروني محل إنتقال الأطراف لمقر المحكمة الذي كثيرا ما يكون عدة مرات، ولذلك فإن هذا يساهم في اختصار الوقت وتوفير الجهد وكذا تقليل النفقات وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم.

5/ سداد المصاريف القضائيةإلكترونيا:

حيث أنه تحل وسائل الدفع الالكتروني محل الدفع النقدي العادي في التقاضي الالكتروني، ومن هذه الوسائل البطاقات البنكية، الأوراق التجاريةالإلكترونية،النقود الالكترونية والشيك الالكتروني[13].

6/ اثبات اجراءات التقاضي:

يتم إثباته بالمستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني والذي يحل محل التوقيع العادي، فالمستند الالكتروني هو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي حجية المستند[14].

7/تنفيذ عملية التقاضي الالكترونيبخلق محاكمالكترونية:

فالتقاضي الالكتروني يكون بعد إنشاء محكمة الكترونية،إذ لا يمكن رفع دعوى إلكترونيا دون أن يكون هناك محكمةإلكترونية وموقع لها على شبكة الاتصالات[15].

الفرع الثالث: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني

تبنى المشرع الجزائري نظام التقاضي الالكتروني من خلال القانون 15- 03[16] المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والذي يحتوي على 19 مادة موزعه على 5 فصول يتضمن الفصل الأول الأحكام العامة والهدف من وضع القانون،ويتكلم الفصل الثاني منه على المنظومةالمعلوماتية المركزية لوزارةالعدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحررات.أما الفصل الثالث فنظم عملية ارسال الوثائق والإجراءاتالقضائيةبالطريقةالالكترونية،وبالنسبة للفصل الرابع نظم شروط وإجراءات استعمال المحادثات المرئيه عن بعد.ويختص الفصل الأخير بالأحكامالجزائية المسلطة على المخالفين لهذا القانون،فالمادة 09 منه نصت بصراحةأن الجزائر اعتمدت فعليا على التقاضي الالكتروني من خلال التبليغ الالكتروني وإرسال المحررات القضائية الالكترونيا. هذا وبالاضافة لقانون عصرنة العدالة تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الامر 15-02[17]والذي نص على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنيه والمحادثات المرئية عن بعد، بالإضافة لتعديل قانون الاجراءات الجزائية بالأمر 20- 04 والذي نص في المواد 441 مكرر الى 441 مكرر 11 على إجراءات استعمال الوسائل المسموعة والمرئيةأثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة.إلاأنه رغم كل هذه القوانين الا أن نظام التقاضي الالكتروني يبقى ناقصا، وذلك لأنه لم يشرع له قانون خاص به وإجراءاتخاصة ومفصله له بل جاءت هذه الاجراءات عامة تدخل ضمن قانون عصرنة قطاع العدالة.

المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات التقاضي

مما لا شك فيه أن أي تقنيه أو آلية لها ايجابياتها وسلبياتها وفي هذا الإطار سنحاول تبيان هذه المزايا والعيوب كما يلي:

الفرع الأول: ايجابيات التقاضي الالكتروني

- توفير الوقت والجهد على القضاء والمتقاضين وأعوان العدالة،إضافة الى السرعة في التنفيذ والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين والأجهزة القضائية[18].

- تقليل الاجراءات عن طريق تحسين الآداء واستعمال الوسيط الإلكتروني،بالإضافةإلى رفع مستوى الاداء للمحاكم القضائية ذلك أن نظام المحكمه الالكترونية يجعل سجلات المحكمه أكثر أمانا، لأن الوثائق والمستندات الالكترونيةأكثر مصداقية من العادية فمن السهل اكتشاف أي تغيير أو تحوير،إضافة لسهولة الاطلاع عليها والوصول لها[19].
- تخفيض التكاليف وذلك من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، مما يعني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي[20].
- يوفر التقاضي الالكتروني السرية التامة في تداول ملفات الدعاوى القضائية والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى الأطراف من افشائها على العامة[21].

الفرع الثاني: سلبيات التقاضي الالكتروني

- ظهور اعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولات خرق تلك الأجهزة،بالاضافة لانتشار الفيروسات في الأجهزة الالكترونية مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب[22].
- المساس بضمانات المحاكمة العادلة،حيث يمثل هذا العنصر أهم سلبية تطارد نظام التقاضي الإلكتروني فقد قيل الكثير والكثير حول هذا الموضوع:

فذهب البعض إلى أن الإستعانة بالوسائل الالكترونية في التقاضي قد ينال من روح القانون، وبالتالي يحرم المتقاضين من مبادئ العالمية والشفوية بينهم والتي تعتبر مبادئ أساسية تقوم عليها المحاكمه العادلة[23].

ذلك ان ضمانات المحاكمة العادلة تكمن في وجوب تمكين الخصوم من حضور جلسات المحاكمة ومواجهه كل خصم لخصمه بالدليل والحجة شفهيا، وهو الامر الذي لا تجده في المحاكمة عن بعد، ويرى كذلك جانب آخر أن هذه الآلية تمس بأهم مبادئ المحاكمة العادلة، وهو مبدأالعلنية ذلك أنها لا توفر حضور الجمهور في قاعة الجلسات، ولا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم وهو ما يفسح المجال لتعسف القضاة[24].

وقد ذهب جانب آخر الى القول أن حتى مبدأالمساواة بين الخصوم والذي يعد من مبادئ المحاكمةالعادلة، قد تم هدره بموجب هذه الآلية وذلك لاحتمال عدم توفر أحد الخصوم على الوسائل والإمكانياتاللازمة من أجل إجراء المحاكمة عن بعد[25].

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق التقاضي الالكتروني

رغم الايجابيات التي يتميز بها التقاضي الالكتروني إلاأن تطبيقه في الجزائر اصطدم بعدة صعوبات أدت الى الحد من فعاليته نوجزها في ما يلي:

مشكله التأكد من صفه المتقاضين ومدى صحة المستندات الالكترونيةإذ لا بد على الجزائر تبني آليات تقنيةللتأكد من صحة المستند الالكتروني وصفة الخصوم من أجل إنجاح هذا النظام وإنجاح تطبيقه[26].

عدم وجود قانون ينظم أحكام التقاضي الالكتروني ويبين مختلف إجراءاته وكيفيات تنفيذه، مع عدم استحداث تشريعات تكفل حماية المستندات والبيانات الالكترونية الخاصة وتجرم وتعاقب كل صور التعدي عليها[27].

ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الجزائر، والتفاوت التقني الهائل بينها وبين الدول المتطورةناهيك عن انعدام الشبكة تماما في بعض المناطق النائية.مما يجعل بالتبعيةآثاراعكسية على الخدمة العمومية،

وبدل أن يكون التقاضي الالكتروني آلية لتقديم الخدمة النوعيةوالسريعة يصبح عائقا أمام سيرورة العمل القضائي، خاصة اذا استحال اجراء المحاكمة المرئية وهو ما وقع فعلا فقد صدر عن قسم الجنح بمحكمة وهران حكم مؤرخ في 05 جانفي 2021، يقضي بإرجاء الفصل إلى حين ترتيب المحاكمة عن بعد أو تحويل المتهم في قضية معارضة لحكم غيابي صادر في حقه والذي كان محبوسا بسبب آخر في مؤسسة بعيدة عن مكان المحاكمة وهذا بعد عدة تأجيلات دون ان تتم محاكمته[28].

عدم ثقة المواطن الجزائري بأجهزة الاتصالات وشبكة الانترنت وتفضيله التعامل التقليدي بالأوراق العادية، والأكثر من ذلك نقص ثقافة التعامل الالكتروني بصفة عامة في الجزائر وهو ما أطلق عليه بعض الفقه بالأميةالالكترونية، والتي تعني جهل الأغلبية بماهية الوسائل الالكترونية الحديثه وآلية استخدامها. فكل هذه الأمور تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية وتجعل التقاضي الالكتروني لا يتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات والتسجيل على الكمبيوتر[29].

نقص الامكانيات المادية خاصةأن رفع الدعوى عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمةلإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات[30].

عدم تأهيل وتدريب القضاة وموظفي قطاع العدالة بصفة عامة على التعامل مع الاجهزة الالكترونية الحديثة وكيفية استعمالها، مما قد يخلق عائقا كبيرا يستدعي ايجاد حلول كدورات تدريب. وحتى لو كانت هناك دورات تدريب، فإن ذلك يصطدم بقله الموارد المالية لتقديم هذه البرامج التدريبية وكذلك للاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

وأهم صعوبة تعترض التقاضي الالكتروني وتحد من فعاليته، هي الصعوبة التشريعية وذلك بسبب غياب بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونيه تحدد شروط

التعامل الالكتروني، والأصح عدم وجود تشريعات تمنع اختراق وتخريب برامج الإدارة وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها[31].

فقصور التنظيم القانوني لمجموعة النظم القانونية والتي يعرف تطبيقها تذبذبا خاصة في ما يتعلق بالإثبات والتوقيع الالكتروني من حيث القوه الثبوتية، فرغم مساواة المشرع بين التوقيع الالكتروني والتوقيع التقليدي من خلال القانون 15-04[32]المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني،إلاأن هذا القانون يبقى ناقصا لعدم تحديد مجال تطبيقه ولا المعاملات التي يقبل فيها هذا التوقيع ولا المستثناه منه[33].

وعليه، مادام التوقيع الالكتروني مرتبطا بالتقاضي الالكتروني، فإن قصوره وتذبذبه يشكل عائقا أمام تطبيق أمثل للتقاضي الالكتروني.

خاتمة:

ختاما، يمكن القول أن التقاضي الإكتروني في مجال القضاء فتح بابا واسعا أمام ولوج عالم المعلوماتية وخفف العبء على المتقاضين لما يتميز به من سهولة وسرعة في الإجراءات، غير أن تطبيقه الفعلي في الجزائر يبقى محدودا أمام الصعوبات التي يواجهها لهذا ومن أجل إكتسابه الفعالية اللازمة نقدم التوصيات التالية:

التكوين الجيد لكل الهياكل البشرية القضائية في مجال التقاضي الالكتروني حتى يكون لهم دراية واسعة بهذا العالم.

نشر الوعي وثقافة التقاضي الالكتروني من أجل حسن استعماله، وخلق دورات تكوينيه في هذا المجال لكل المهتمين به من العامة.

تحسين شبكه الاتصال العالمية الأنترنت وإيصالها الى المناطق النائية.

وأخيرا مراجعة كل القوانين بما يتوافق مع التقاضي الالكتروني وإصدار قانون خاص به يتضمن كل التفاصيل والإجراءات اللازمة.

الهوامش:

[1]-أشرف جودة محمود محمد، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء 03، 2020،ص.30.

[2]-أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، جامعة القادسية، العراق،،2014 ص.15.

[3]-هادي عبدالي الكعبي نسايف، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 01، السنة الثامنة، 2016 ص.284.

[4]-حسينة شرون، عتيقه معاوي، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مداخله بمناسبة ملتقى وطني حول االتقاضي الالكتروني، الجزائر، 2020. ص.4.

[5]-ترجمان نسيمة،آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، مجلد 05، العدد 02، جوان 2019،ص. 214.

[6]-سنان سليمان سنان الطياري،إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الاماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجه البكالوريوس في القانون، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2019- 2020، ص. 15.

[7]-هادي عبدالي، المرجع السابق، ص. 285.

[8]-عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني،آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد،13 ، ص.218.
[9]-هادي عبدالي، المرجع السابق، ص. 285.
[10]-عصماني ليلى، المرجع السابق،ص. 218.
[11]- سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص.30.
[12]-حسيبه شرون ،عتيقة معاوية، المرجع السابق، ص.5.
[13]-ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص. 125.
[14]-هادي عبدالي، المرجع السابق، ص. 287.
[15]-عصماني ليلى المرجع السابق، ص. 218، حايطي فاطيمة، هروال نبيلة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد01، ص.139.
[16]-القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 نوفمبر 2015، ج.ر عدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.
[17]-الأمر 15-02 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم للأمر 66-159، المؤرخ في 06 جوان 1966، ج.ر عدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.
[18]- بنعيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانوني، المجلد 06، العدد 02، ص. 15
[19]- أسعد فاضل منديل،المرجع السابق،ص.10.
[20]-صابرينة بوبكر، حفيظة حمايسية، دور الادارة الالكترونية في تفعيل آداء الخدمة العمومية قطاع العدالةنموذجا، الباحث في العلوم القانونية والسياسية، مجلد 02، العدد 02، 2020،ص. 13.
[21]-عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الالكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، الموقع الالكترونيwww.google.com، تاريخ الاطلاع 03 اكتوبر ،2021 على الساعة 15:00.
[22]-أسعد فاضل منديل،المرجع السابق، ص.10.
[23]- بلال الزين التقاضي عن بعد اي ضمانات الموقع الالكتروني www. Lajustice.ma2020، تاريخ الاطلاع 2021/10/07، الساعة13:31 .
[24]-خليل الله خليفة، يزيد بوخليط، سرعة الاجراءات أم إهدار لضمانات المحاكمة عن بعد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 12، العدد 01أبريل 2021، ص. 897.
[25]-حايطي فاطمة، المرجع السابق، ص. 144.
[26]- عصماني ليلى، مرجع سابق، ص.224.
[27]-حايطي فاطمة، المرجع السابق، ص. 144.
[28]-بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر،المرجع السابق، ص.23.
[29]-وهيبه رابح، خصوصية اجراءات التقاضي الالكتروني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 01،العدد 02، 2017،ص.107- 108.
[30]-هادي عبداللي، المرجع السابق،ص.307.
[31]-ليلى بن حليمة، سليم عاشور، تأثير الارادة الالكترونية على آداء وتحسين المرفق العام في الجزائر، مداخلة بمناسبة مؤتمر علمي بعنوان النظام القانوني للمرفق الالكتروني واقع وتحديات وآفاق، جامعة المسيلة، ص.11.
[32]-القانون 15- 04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني ج.ر رقم 06، فيفري 2015.
[33]-بن عيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، المرجع السابق، ص 21.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، جامعة القادسية، العراق،2014.
2-سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

ب- الرسائل الجامعية:

1- سنان سليمان سنان الطياري،إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الاماراتي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجه البكالوريوس في القانون، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2019- 2020.

ج- المقالات:

1- أشرف جودة محمود محمد، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء 03، 2020.

2- هادي عبدالي الكعبي نسايف، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 01، السنة الثامنة.

3- ترجمان نسيمة،آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، مجلد 05، العدد 02، جوان 2019.

4-عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني،آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد،13.

5-هروال نبيلة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد01.

6-بنعيرد عبد الغاني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانوني، المجلد 06، العدد 02.

7-صابرينة بوبكر، حفيظة حمايسية، دور الادارة الالكترونية في تفعيل آداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، الباحث في العلوم القانونية والسياسية، مجلد 02، العدد 02، 2020.

8-خليل الله خليفة، يزيد بوخليط، سرعة الاجراءات أم إهدار لضمانات المحاكمة عن بعد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 12، العدد 01أبريل 2021.

9-وهيبه رابح، خصوصية اجراءات التقاضي الالكتروني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 01،العدد 02، 2017.

د- المداخلات:

1- حسينة شرون، عتيقه معاوي، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مداخله بمناسبة ملتقى وطني حول االتقاضي الالكتروني، الجزائر، 2020.

2- ليلى بن حليمة، سليم عاشور، تأثير الارادة الالكترونية على آداء وتحسين المرفق العام في الجزائر، مداخلة بمناسبة مؤتمر علمي بعنوان النظام القانوني للمرفق الالكتروني واقع وتحديات وآفاق، جامعة المسيلة.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1- عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الالكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، الموقع الالكترونيwww.google.com، تاريخ الاطلاع 03 اكتوبر ،2021 على الساعة 15:00

2- بلال الزين التقاضي عن بعد اي ضمانات الموقع الالكتروني www. Lajustice.ma2020، تاريخ الاطلاع 2021/10/07، الساعة13:31.

و-القوانين والتنظيمات:

-الأمر 15-02 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم للأمر 66-159، المؤرخ في 06 جوان 1966، ج.ر عدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

- القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 نوفمبر 2015، ج.ر عدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

-القانون 15- 04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني ج.ر رقم 06، فيفري 2015.